الأمم المتحدة

A/33/264
S/12862
25 September 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب تعميم المذكرة المرفقة بهذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢٨ من جدول الاعمال ، وبوصفها ايضا وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) زينون روسيدس
السفير
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

../..

78-20710

Digitized by UN Library Geneva

مرفق

مذكرة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

١ - ان الموضوع الرئيسي المعروض على الجمعية العامة هو العدوان ، والغزو ، واستمرار الاحتلال العسكري من جانب تركيا لمساحة تبلغ ٤٠ في المائة من اقليم الجمهورية ، والجرائم الدولية التي ارتكبها جيش الاحتلال بطرده ثلث مجموع سكان قبرص الاصليين ، واقتران ذلك بزرع سكان غرباء عنوة في بيوت وممتلكات سلبت من أبناء قبرص بعد أن تم نقل أولئك السكان الغرباء من تركيا بقصد تغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة .

٢ - وقد أدت خطورة هذه الحالة الى جعل مسألة قبرص من بين أخطر ثلاث مشاكل معروضة على الامم المتحدة . ومحفل الامم المتحدة الذى تناقش فيه هذه المشكلة هو ، كما في السابق ، الجلسة العامة للجمعية العامة وليس غيره .

٣ - وفيما يتعلق بهذه المشكلة الخطيرة فان تركيا ، ولا أحد غيرها ، مسؤولة عن انتهاكاتها الصارخة للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن . ولا يمكن للقبارصة الأتراك أن يكونوا طرفا في قضية طرفاها المباشران هما تركيا وقبرص .

٤ - والقضية الدستورية التي يشترك فيها القبارصة الاتراك ليست أبدا هي القضية الرئيسية . ولا بد أن تأتي بعد انسحاب قوات الاحتلال التركية من اقليم قبرص حسب الترتيب المناسب الذى حددته قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بشأن قبرص ، وذلك لكي يمكن ان تكون المفاوضات بين الطائفتين مفاوضات حقيقية ولا توجهها أنقرة التي تعمل تحت سيطرتها زعامة القبارصة الاتراك كأداة في يد المغازى . ومن اجل هذه الغاية ، فان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ينص ، في معرض اشارته الى المسائل الدستورية ، على أنه من الضرورى اجراء المفاوضات ذات الصلة بين الطائفتين "في حرية" .

٥ - ويتعين على الجمعية العامة الآن أن تعالج مسألة تنفيذ قرارها ٣٢١٢ (د - ٢٩) وفقا لاحكام قرارها ٣٢/١٥ المتخذ في العام الماضي . ومن الواضح أن المحفل الذى ينبغي أن يناقش الموضوع فيه هو الجلسة العامة للجمعية العامة وليس غيره ، وذلك على غرار ما جرى باستمرار كل سنة . وعلى سبيل الاخذ بحل وسط يلبي الطلب الداعي الى اتاحة الفرصة أمام القبارصة الاتراك للادلاء بآرائهم فقد تم الاتفاق بموافقة عامة على أنه يمكن مناقشة المسائل ذات الصلة في اللجنة السياسية الخاصة . وهذا المحفل ما زال مفتوحا .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva